

البيان الختامي لأشغال المجلس الوطني

لنناضل من أجل مدرسة عمومية مجانية،
ووظيفة عمومية قارة للجميع

يزداد الهجوم يوما بعد يوم على المدرسة والوظيفة العموميتين، بالتنزيل التدريجي للمخططات التخريبية على كافة مكاسب الشعب المغربي المفقر عموما والشغيلة التعليمية خصوصا، حيث تسارعت وتيرة هذا الهجوم في ظل حالة الطوارئ الصحية، وتم تمرير العديد من مشاريع الخوصصة وفرض الهشاشة على الشغيلة التعليمية، وكذا إرهابها بمهام إضافية، ناهيك عن جعل هذه الطوارئ مبرراً لواد حرية التعبير والحق في الاحتجاج، حيث تدخلت الدولة بأجهزتها القمعية لردع العديد من الأشكال الاحتجاجية، على رأسها الأشكال النضالية للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، والتي أسفر عنها اعتقال عشرات الأساتذة والأستاذات وتحرير محاضر مذبحة في حقهم، بغية ضرب معركة التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، علاوة على السرقات الموصوفة من الأجور الهزيلة، وتجميد الترقيات مع إعدامها بربطها بما يسمى المردودية في القاموس المقاولاتي، وكذا خصم نقاط المضربين المشاركين في مباريات الترقية.

إن التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وانطلاقا من حجم مطلب إسقاط مخطط التعاقد وجسامة المهمة التاريخية الملقاة على عاتقها، وبعد سلسلة من الخطوات النضالية للموسم الخامس على التوالي، والتي عكست حجم الوعي والصمود لدى الأساتذة وقدرتهم على الدفاع عن مطالبهم المشروعة رغم كل أشكال التنكيل والتضييق، عقدت مجلسها الوطني أيام 23، 24، 25 و 26 من شتنبر الجاري، من أجل تدارس وضع الملف المطبوع للتنسيقية الوطنية وآفاقه، وكذا تسطير برنامج نضالي.

وعلى ضوء تقييم المحطات السابقة وتماشيا مع توصيات الجموع العامة، تم تسجيل ما يلي:

① استمرار الدولة في سياستها الاستبدادية وهجومها على مختلف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب المغربي الفقير (اعتقالات، قمع الحريات، ارتفاع الأسعار، ...)

② استمرار الدولة في تنزيل الترسنة القانونية لشرعنة التشغيل بالتعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مع تعميمه على العديد من الفئات داخل القطاع؛

③ استمرار الدولة في سياستها البيروقراطية، إذ تم إلحاق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بال صندوق المغربي للتقاعد CMR قسرا دون فتح أي نقاش مع التنسيقية. وفي هذا الصدد، نتقدم بالتوضيح التالي :

● أن قرار إلحاق الأساتذة بال صندوق المغربي للتقاعد CMR لا يخرج عن نطاق القفز على جوهر الملف المطلي للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ومن جهة أخرى للتنفيس عن الأزمة المالية التي خلفتها السرقات والاختلاسات التي طالت الصندوق لعقود، لتكون الخطة متكاملة الأركان عبر اقتطاعات جديدة من أجور الأساتذة المنخورة أصلا بالسرقات المجرمة للإضراب، هذه الاقتطاعات تطرح سؤال مصير كل الأموال التي تم اقتطاعها باسم الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR والذي لم يصرح بمنخرطيه طيلة المدة التي ظل فيها الاقتطاع باسمه ساري المفعول؛

④ استمرار الدولة في ممارسة الحضر على التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية والسرقات الموصوفة من الأجور؛

⑤ استمرار الدولة في تنزيل قوانين ضرب الحق في الترقية، وكذا تخريب الصندوق المغربي للتقاعد والأنظمة الاجتماعية؛

⑥ محاولة الدولة إفراغ معركة التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من مضمونها الكفاحي، وعزلها عن كل المتضررين من نيران السياسات اللاشعبية؛

⑦ استمرار الدولة في التضيق على حرية التعبير والاحتجاج بالقمع واعتقال العديد من مناضلات ومناضلي الشعب المغربي، وإصدار عقوبات تأديبية في حق العديد من المناضلين الحقوقيين والنقابيين.

علاوة على ذلك، تحاول الوزارة الوصية تمرير مجموعة من المغالطات والأساطير مفادها أن ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد تم حلّه، إلا أن الواقع يكذب ذلك ويؤكد على أن التعاقد مازال مستمرا شكلا ومضمونا؛ وهذه بعض الفوارق المتواجدة بين الأساتذة النظاميين (الرسميين) والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد:

- حرمان الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من الاستفادة من حركة انتقالية وطنية شأنهم شأن باقي الأفواج التي تمّ توظيفها قبل 2016م، والذي نتج عنه أوضاعا اجتماعية خطيرة وغير إنسانية، لا تمت بصلة لأي خطاب تضليلي تروجه الوزارة في الإعلام، إذ يريزح الأساتذة تحت نير التشتت الأسري وحرمان مئات الأطفال من حقهم في الأمومة والأبوة، إضافة إلى مجموعة من الحالات التي تضررت صحيا جراء هذا الاعتقال الجغرافي؛ إن التنسيقية الوطنية منذ تأسيسها أدرجت موضوع الحركة الوطنية في ملفها المطلبي، وهي مستعدة لبلورة صيغ نضالية داخل التنسيقية وتقديم تصور شامل لانتزاع هذا الحق المشروع، وإبراز تناقضات الوزارة (التوظيف الجهوي، العدالة المجالية،...) في هذا الباب.
- عدم تمكين الأساتذة من التعيينات في مناصبهم؛ حيث يبقى الأساتذة كل بداية موسم دراسي رهن إشارة المديرية، مما يؤكد على أن الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد "عجلة احتياطية" عند الوزارة تستعملهم من أجل سد الخصاص، الشيء الذي يجعل الأساتذة يعانون من اضطرابات نفسية، إضافة إلى غياب الاستقرار الاجتماعي؛
- غياب الترقية وتغيير الإطار لدى المفروض عليهم التعاقد إسوة بزملائهم النظاميين، حيث مازال الفوج الأول (فوج 2016م) في الرتبة 1؛
- منع الانتقال من سلك إلى سلك أثناء الحركة الانتقالية، وأثناء عملية تدبير الفائض، يتم تكليف الأساتذة تعسفا للعمل في سلك من غير السلك الأصلي؛
- منع الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من اجتياز مباريات التعليم العالي ومباريات التبريز، وفي حالة اجتيازها، يتم رفض الناجحين في المباراة؛
- تماطل مختلف الأكاديميات الجهوية في صرف التعويضات العائلية والتعويضات عن المنطقة.

وبناءً على كل ما تمّ ذكره، وقياماً بواجبنا التاريخي، وانسجاماً مع قناعاتنا النضالية في الدفاع عن المدرسة والوظيفة العموميتين، وإخلاصاً لروح شهيد المدرسة العمومية عبد الله حجيلي وكافة الأساتذة المتابعين؛ نعلن عن البرنامج النضالي التالي :

البرنامج النضالي

- ① مقاطعة جميع مجالس المؤسسة باستثناء مجلس القسم
- ② مقاطعة لقاءات المفتشين
- ③ مقاطعة اللقاءات والزيارات الصفية للمفتشين وباقي التكوينات حضورياً وعن بعد
- ④ مقاطعة أنشطة النوادي التربوية وكل ما يتعلق بتنشيط الحياة المدرسية
- ⑤ مقاطعة الأستاذ الرئيس
- ⑥ مقاطعة كل العمليات المرتبطة بمسار
- ⑦ عقد جموع عامة قبل المجلس الوطني
- ⑧ حمل الشارة السوداء يوم 5 أكتوبر (يوم المدرس)
- ⑨ مجلس وطني يوم 17 نونبر بالدار البيضاء.

إضراب وطني أيام 12، 13، 14، 15 و 16 أكتوبر 2021

يوم 12 أكتوبر	فتح نقاشات داخل المؤسسة بخصوص القضية و فرز ممثلي المؤسسات
يوم 13 أكتوبر	ندوة وطنية حضورية بخصوص المتابعات في حق الأساتذة

إنزال وطني بالرباط يومي 14 و 15 أكتوبر 2021 (سيعلن عن تفاصيله لاحقاً)

إضراب وطني أيام 10 و 11 و 12 نونبر 2021

يوم 10 نونبر	فتح نقاشات من داخل المؤسسات (معركة المؤسسات)
يوم 11 نونبر	أشكال نضالية إقليمية أو جهوية.

إنزال وطني بالدار البيضاء يوم 16 نونبر 2021

إن التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وهي تتابع بقلق شديد الوضع المتردي والكارثي داخل المنظومة التعليمية جراء السياسة اللاشعبية داخل القطاع، وتراكم الملفات الكبرى نتيجة الاستهتار بقطاع التعليم، تدعو كل القوى الحية ببلدنا للعمل الوحدوي والمنظم، من أجل وقف الهجومات المتتالية على كافة المكاسب التي حصنها الشعب بتضحياته ودمائه، وتعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي :

Ⓛ٤ تحميلها المسؤولية للدولة في مقتل الشهيد عبد الله حجيلي؛

Ⓛ٤ رفضها القاطع للتشغيل بالتعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومطالبتها بإدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية؛

Ⓛ٤ تأكيدها على أن المدخل الفعلي والحل الوحيد للتجاوب مع كل معاناة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد (المنصب المالي، الحركة الوطنية، تغيير الإطار،...) هو توفير مناصب مالية قارة، أي الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية؛

Ⓛ٤ رفضها ما يسمى التعليم عن بعد، ودعوته جميع الأساتذة لمقاطعته؛

Ⓛ٤ إدانتها كافة المتابعات والمحاكمات السياسية التي يتعرض لها الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؛

Ⓛ٤ إدانتها الشديدة لتفويت مدرسة التفتح الأدبي والفني العمومية الحسنية 2 بالصويرة للمستعمر، وإعدادية أنس بن مالك بالحي الحسني بالدار البيضاء للقطاع الخاص. وهو ما يؤكد بالملموس زيف خطابات الدولة التي تتبجح بإصلاح المدرسة العمومية، في حين أن واقع الحال يعري عن سياساتها اللاشعبية المتواطئة مع لوبيات القطاع الخاص على حساب حق أبناء وبنات الشعب في تعليم عمومي يليق بهم؛

Ⓛ٤ إدانتها عزل الأستاذتين "إيمان لعروشي و جهان حافضي" بجهة مراكش آسفي، ومطالبتها بالتراجع عن هذه الخطوة اللامسؤولة؛

Ⓛ٤ دعوته كل الإطارات النقابية والشغيلة التعليمية عموما، إلى تجسيد البرنامج النضالي المسطر دفاعا عن المدرسة العمومية ومجانية التعليم، وكذا الدفاع عن الأساتذة الذين يحاكمون، باعتبارهم جزء من الشغيلة التعليمية؛

Ⓛ٤ دعوته كل الغيورين على المدرسة والوظيفة العموميتين من أبناء الشعب المغربي، إلى الانخراط الفعلي في معركة إسقاط مخطط التعاقد؛

Ⓛ٤ تشبثها بمطلب التراجع عن السرقات من الأجور واسترجاع المبالغ المقتطعة؛

Ⓛ٤ اعتبارها أن محاكمة أستاذ واحد هي محاكمة للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؛

Ⓛ٤ مطالبته بإسقاط الأحكام الجائرة الصادرة في حق مجموعة من الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد (سماويل كزو،...)

- ❶ إدانتها لكل أشكال وأنواع التضييق والقمع نضالات التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؛
- ❷ مطالبتها بالتراجع عن التقليل التعسفي للأساتذ محمد حمزة ودجيني من مديرية طرفاية إلى مديرية بوجدور؛
- ❸ تضامنها المبدئي واللامشروط مع الصحفيين المعتقلين ومعتقلي الرأي ومعتقلي حراك الريف، ومع كافة المناضلين المعتقلين على خلفية نضالاتهم (الأساتذ محمد جلول، نور الدين العواج، سعيد أبو علين، والمناضلين النقابيين عقيل أحمد ومحمد الحفيضي،...);
- ❹ إستنكارها الشديد طريقة التعاطي مع عملية تدبير الخصاص والفائض من قبل المديريات الإقليمية، والتي وصلت إلى درجة السمسرة وجعل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عجلات احتياطية؛ وكذلك ترسيب الأساتذة المتدربين فوج 2021 بمركز أسفي وحرمانهم من تعييناتهم؛
- ❺ عزمها مواصلة النضال حتى تحقيق جميع المطالب المعن عنها في الملف المطلبي، واستعدادها الدخول في أشكال نضالية تصعيدية؛
- ❻ تنديدها بالأحكام الجائرة في حق الأساتذ سعيد كراوي وخالد بوكمازي ونطالب بإسقاطها؛
- ❼ تضامنها اللامشروط مع الأساتذ اسماعيل كزو حيث سنتطق محكمة الاستئناف بحكمها في حقه يوم 6 أكتوبر 2021؛
- ❽ دعوتها جميع الأساتذات والأساتذة إلى التعريف بمستجدات المعركة وخطورة التعاقد إعلاميا " الصفحات الشخصية، المواقع الالكترونية، و كل الصفحات الالكترونية...";
- ❾ تنديدها بإسناد مهام غير مهامهم لأطر الدعم التربوي والاجتماعي.
- ❿ دعوتها جميع الأساتذة والأساتذات إلى الحضور بكثافة في الجموع العامة، والمساهمة في هيكلة المكاتب الإقليمية؛
- ⓫ تجديدها الدعوة لأطر الدعم التربوي والاجتماعي للتواصل مع المكاتب الإقليمية والانخراط فيها.



عاشت التنسيق الوطنية الوطنية
للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد
صامدة، مناضلة ومستقلة.